الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
30 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة لينتونين ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

البند ٦١ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية (تابع)

البند ٥٣ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(أ) متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-59753 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع) (A/C.2/62/L.34)

مشروع قرار بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

١ - **السيد خان** (باكستان): قال، في عرضه لمشروع القرار A/C.2/62/L.34 نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، إن القرار يهدف إلى ضمان أن يحقق معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مستوى عالياً في أنشطته وأن تتوفر لديه الموارد اللازمة لذلك بطريقة يمكن التنبؤ بها.

البند ٦١ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية (تابع) (A/C.2/62/L.33)

مشروع قرار معنون ''نحو إقامة شراكات عالمية''

٢ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): أشارت إلى اختلافات فيما بين الصيغ اللغوية لمشروع القرار، وقالت إن قائمة مقدّمي مشروع القرار ينبغي أن تتضمّن الجمهورية الدومينيكية ونيجيريا ولا تتضمّن نيكاراغوا. وعلاوة على ذلك، فإن السلفادور تود أن تنضم إلى مقدّمي مشروع القرار.

٣ - **السيدة غوميز** (البرتغال): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي فقدَّمت مشروع القرار A/C.2/62/L.33 الذي يمثّل تحديثاً وتعزيزاً للغة المستعملة في قرار الجمعية العامة ٢١٥/٦٠، بتضمينه إشارة إلى دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التنمية.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/62/488 و A/62/507-S/2007/636)

(أ) متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/62/71-E/2007/46 و A/62/76-E/2007/55 وCorr.1 و A/62/190 و A/62/217)

(ب) الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٤ - **السيد دي روخاس** (المدير، مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): بدأ بعرض تقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/62/217). وقال إن التقرير سبق أن عرضه الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية عرضاً تفصيلياً وناقشته الوفود أثناء الحوار الرفيع المستوى في الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية الذي جرى في وقت سابق من عام ٢٠٠٧. وأنه يودّ فقط أن يشير إلى جانب هام للتقرير ألا وهو أن إعداده قد تم بالتشاور الوثيق مع موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لذلك فهم جميعاً موافقون على محتواه.

٥ - ثم قام بعرض تقرير الأمين العام عن الأبعاد الإقليمية لمتابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية (A/62/190). وقد أعدت هذا التقرير اللجان الإقليمية.

٦ - وأردف قائلاً إن الحوار الرفيع المستوى بشأن توافق آراء مونتيري قد كان مثمراً جداً، رغم أنه اقتُرح تخصيص مزيد من الوقت لمناقشات المائدة المستديرة في مثل هذه الاجتماعات في المستقبل. وسوف يقوم رئيس الجمعية العامة بإصدار موجز للمناقشات قريباً.

٧ - واستطرد قائلاً إن الأعمال التحضيرية جارية على قدم وساق لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠٠٨ تحت إشراف الميَسرِين. وقال إنه يشعر بامتنان لأن مشروع القرار A/C.2/62/L.37 يتضمّن نداءً يدعو إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي أخذت موارده تنضب بسرعة. وقال إن الصندوق الاستئماني يُستخدَم لتمويل سفر وفود البلدان النامية للاجتماعات وتمويل المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وعلاوة على ذلك، تجلت حكمة مشروع القرار في طلبه استكمالاً لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/62/217 بدلاً من طلب تقرير جديد، لأنه بهذه الطريقة يمكن تركيز اهتمام أكبر على الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدوحة.

٨ - **السيد خان** (باكستان): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن الحوار رفيع المستوى بشأن التنمية قد صار عاملاً حافزاً للأعمال التحضيرية من أجل إجراء استعراض مفيد لتنفيذ توافق آراء مونتيري والعمل على وضع خارطة طريق للعمل في المستقبل. ومضى قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ تود أن تُعرِب عن آرائها بشأن عدد من النقاط المتعلقة بمشروع القرار الذي تم تعميمه من قِبَل مُيَسّرَي مؤتمر المتابعة.

٩ - وقال إن تحديد التواريخ النهائية للمؤتمر ينبغي أن يُترَك للمضيف أي دولة قطر، وذلك في حدود البارامترات المنصوص عليها في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٩١/٦١ الذي يدعو إلى عقد المؤتمر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وقال إن المجموعة الأفريقية تفضّل بشدة أن يُعقَد المؤتمر على مستوى القمة حتى ينال أكبر قدر ممكن من الأهمية السياسية ويحقق أعلى مستوى من المشاركة. وفيما يتعلق بالشكل الذي ينبغي أن يتخذه المؤتمر، فإن المجموعة الأفريقية تحبِّذ مزيجاً من جلسات المناقشة العامة وحلقات المائدة المستديرة التي تتناول المواضيع الست لتوافق آراء مونتيري. ويجب أن يُخصص لكل مشترك وقتاً متساوٍ خلال المناقشات. عمّا يجب أن يعكس اختيار رؤساء وأعضاء أفرقة النقاش التوزيع الجغرافي العادل، وينبغي بذل مجهود خاص لكفالة المشاركة الفعّالة من قِبَل البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

١٠ - وأضاف قائلاً ينبغي أن تكون عملية التحضير شاملة للجميع وشفافة. كما ينبغي أن تشارك اللجان الاقتصادية الإقليمية بصورة أكبر وأن تسهم في العملية التحضيرية الأوسع نطاقاً من خلال المنظور الإقليمي لكل منها. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تفضل التوصّل عبر المفاوضات إلى نتائج يتملكها الجميع ويتشاطرها كل المشاركين، لأن هذا من شأنه تيسير تنفيذ الالتزامات المعلنة في مونتيري. أما طرائق مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، فينبغي أن تكون الطرائق نفسها التي اتُبعت في مؤتمر مونتيري.

١١ - **السيد سوركار** (بنغلاديش): قال إن توافق آراء مونتيري كان نقطة تحوّل في نهج التعاون الإنمائي. وعلى الرغم من أن بعض التقدّم قد حدث فلا تزال هناك نواقص كبيرة تشوب التنفيذ. فربع سكان العالم ما زالوا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، كما أن عدم المساواة في الدخل آخذ في التزايد سواء داخل البلدان أو فيما بينها. وأكثر الجميع حرماناً هي البلدان الأقل نمواً التي يترلق عدد منها نحو مزيد من التهميش.

١٢ - وأردف قائلاً إنه ينبغي التصدي للآثار الضارة للإعانات المالية والقيود غير التعريفية والمعايير المصطنعة وتدهور شروط التبادل التجاري والتقلبات الشديدة في الأسعار العالمية التي تمنع حالياً أقل البلدان نمواً من الاستفادة بشكل كامل من التجارة، كما ينبغي أن توضع الاحتياجات

الخاصة لأقل البلدان نمواً ومصالحها في صدارة جولة الدوحة التي ينبغي أن تكتمل في أقرب فرصة. وقال إنه ينبغي للبلدان متقدمة النمو والبلدان النامية التي هي في موقف يسمح لها بأن توفّر لسلع أقل البلدان نمواً فرصة الدخول إلى أسواقها بدون قيود وبدون رسوم جمركية وحصص أن تفعل ذلك. وينبغي أيضاً أن يتم بدون مزيد من التأخير تفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة التي يفتَرض أن تساعد أقل البلدان نمواً في التصدي لقيود جانب العرض التي تواجهها، والتعويض عن تآكل الأفضليات الناتج عن تخفيض التعريفات الجمركية للدولة الأولى بالرعاية. وعلى الرغم من حدوث بعض النتائج الإيجابية من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن الحالة العامة للدَين الخارجي لأقل البلدان نمواً تظل مصدر قلق. وقال إنه يدعو إلى الإلغاء الكامل لجميع ديون أقل البلدان نمواً غير المسَدَّدة.

١٣ - وأشار مع القلق إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٦، وقال إنه يجب على البلدان متقدمة النمو أن تحترم التزامها بالتبرع لأقل البلدان نمواً بنسبة ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وأنه يمكن استكمال مصادر التمويل القائمة بمصادر جديدة ومبتكرة. وهناك عدة مشاريع بادئة بالفعل وتستحق مزيداً من الاهتمام. كما أن نظام تسيير مؤسسات بريتون وودز يحتاج أيضاً إلى إصلاح. ومضاعفة الأصوات الأساسية لن تُحدث تغييراً ملموساً في توزيع السلطة. ويجب أن تؤدي عمليات إعادة تخصيص الأصوات إلى زيادة ملموسة في القوة الانتخابية لجميع البلدان الأقل نمواً.

١٤ - ومضى قائلاً إن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية قد وَلَّد زخماً كبيراً لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي هي في أسفل السلّم الإنمائي. وهناك حاجة لاستعراض موضوعي هادف من أجل التحديد الدقيق للقيود وتصميم إجراءات محددة تستهدف ضمان التنفيذ الكامل والفعّال لتوافق آراء مونتيري. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون العملية التحضيرية فعّالة ومنفتحة وشفافة وشاملة للجميع. وبصدد أهمية مستوى المشاركة في المؤتمر، قال إن وفده يؤيد عقده على مستوى القمة. كما أن مشاركة البلدان النامية في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه هامة أيضاً وينبغي دعمها من خلال الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي. وفي الختام، أعرب عن تقديره لحكومة قطر لموافقتها على استضافة المؤتمر.

١٥ - **السيد الأصمخ** (قطر): قال إن الجهود التي تُبذَل لتحسين اقتصادات البلدان النامية غير كافية. وإن العولمة قد خلقت قدرات إنتاجية وثروات منقطعة النظير، ولكن الفوائد العائدة منها لا توزّع توزيعاً عادلاً. وعدم تصحيح الإجحاف الموجود في النظام يشكّل خطراً لا بالنسبة لسُبل كسب العيش لملايين الأشخاص فحسب بل يشكل أيضاً خطراً على السلم والأمن الدوليين. وإذا كان على البلدان النامية أن تُنفّذ سياسات التحرير الاقتصادي المفروضة عليها، فينبغي ألاّ تُستَبعَد من عملية صُنع القرار أو تُحرَم من فرص الوصول إلى الأسواق أو تُخضَع لمعاملة انتقائية عندما يتعلق الأمر بالمساعدة غير المشروطة والإعفاء من الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال إنه يأمل أن تتحلى جميع الأطراف بالمرونة اللازمة في مفاوضات جولة الدوحة الختامية.

١٦ - واستطرد قائلاً إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية صار معلماً هاماً على طريق تحويل التمويل الإنمائي من عملية تصادمية إلى عملية تعاونية. وانطلاقاً من هذه الروح عرضت قطر استضافة أول مؤتمر متابعة وهي تأمل أن يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن العملية التحضيرية لذلك المؤتمر.

١٧ - **السيد بايلوت** (الهند): قال إن الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية قد بيّن بوضوح أن التقدُّم في مجال تمويل التنمية لا يزال، رغم الوعود، أبطأ مما هو متوقع وأن كثيراً من الأهداف المتفق عليها في عام ٢٠٠٢ لم تتحقق. فقد أحرزت البلدان النامية تقدماً ملموساً في مجال الحكم الصالح وتعبئة الموارد الداخلية، ولكن الدعم الدولي تخلَّف. وكانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من الأرقام المستهدفة؛ كما أن تخفيف عبء الديون لم يؤد إلى توفر أموال إضافية للتنمية، ولم تؤد تدفقات رأس المال الخاص إلى فائدة جميع البلدان أو تشجيع الاستثمار في القطاعات الاجتماعية؛ ولا تزال الإعانات المالية الزراعية التي تشوّه عملية التبادل التجاري ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق تؤثر سلباً على الاقتصادات النامية. والأهم من ذلك، هو أن إعادة هيكلة النظام المالي الدولي لم تتم بالشكل المناسب. فالبلدان النامية ما زالت تفتقر إلى الصوت والمشاركة اللازمين لها في رسم السياسات المالية والاقتصادية الدولية وفي وضع المعايير. ويجب أن يتم في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، القيام باستعراض شامل لتنفيذ توافق آراء مونتيري والنظر في سُبل تحسين آلية المتابعة.

١٨ - وانتقل المتحدث إلى تقرير الأمين العام (A/62/217)، فقال إن وفد بلده يرحّب بالتأكيد على الحاجة إلى إعادة هيكلة النظام المالي الدولي، وأنه يشعر بنفس المخاوف التي أثيرت فيما يتعلق بشرعية وفعالية الهياكل الدولية ونُهج السياسة العامة التي لا تزال تحمل طابع الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية. فالهيكل الحالي لمؤسسات بريتون وودز لا يسمح بأن يكون للبلدان النامية صوت فعّال ومشاركة فعّالة. وقال إن هناك حاجة إلى إجراءات محدَّدة زمنياً بشأن إصلاح هذه المؤسسات وإشراف الأمم المتحدة على سياساتها. ومضى قائلاً إنه يشيد أيضاً بما ورد في التقرير من اعتراف بأن استثمارات القطاع الخاص لا يمكن أن تحل محل استثمارات القطاع العام في الهياكل الأساسية، وأن الاستثمار الخاص مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار العام في الهياكل الأساسية وغيره من الأنشطة المعزّزة للقدرة التنافسية. ومما له أهمية خاصة الاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية وفي تنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، فإن التقرير مصيب في إشارته إلى الدور الحاسم للقطاع العام في التنمية وفي استدامة النمو. واستطرد قائلاً إن القطاع العام يلعب أيضاً دوراً هاماً في ضمان النمو العادل والشامل للجميع. وقال إنه يتفق مع التقرير في أن التركيز الزائد على التوازن المالي واستقرار الأسعار لا ينبغي أن ينتقص من أهمية السماح بالاستثمار العام. وبناءً على ذلك فإن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل هامة للغاية بالنسبة لكثير من البلدان النامية.

١٩ - وأردف قائلاً إن الزيادة في النفقات الاجتماعية المشار إليها في التقرير تؤكد بوضوح التزام البلدان النامية بتنفيذ توافق آراء مونتيري. بيد أن وفد بلده يشعر أيضاً بالمخاوف التي تساور آخرين بشأن قدرة تدابير تخفيف عبء الدَين على توفير موارد إضافية وعلى وضع كل البلدان ذات الدخل المنخفض على طريق سداد الدَين بصورة مستدامة، وأنه يؤيد المقترحات الداعية إلى إجراء مناقشة بشأن ما هو الذي يُعتَبَر معونة حقاً. فتقديم معونة إنمائية رسمية من أجل شطب متأخرات الديون لا يولّد موارد جديدة إضافية ولا ينبغي اعتباره معونة. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تساعد المعونة الجهود والاستراتيجيات الوطنية. والتقرير مصيب في إبراز أهمية تدفقات المعونة بطريقة ثابتة وممكن التنبؤ بها. إذ يمكن أن تكون لزيادة المعونة المفاجئة أو نقصانها المفاجئ آثار سلبية على صعيد الاقتصاد الكلي.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يوافق أيضاً على أن استمرار مستويات العمالة العالية هو عنصر لا غنى عنه من عناصر تعبئة الموارد الداخلية. وعليه يجب توجيه تدفقات رأس المال الدولية نحو القطاعات ذات الأثر المضاعِف على

توليد فرص العمالة. ويجب أن يكون توليد فرص العمالة هدفاً رئيسياً للاستراتيجيات الإنمائية بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وقال إنه يشيد بالأهمية التي يعلقها التقرير على ضرورة إفساح مجال في ميدان السياسة العامة للاضطلاع بسياسات على صعيد الاقتصاد الكلي وجهتها خلق فرص العمالة. والبلدان أيضاً في حاجة إلى فسحة في مجال السياسة العامة تسمح لها بتطوير صناديق وأدوات لمواجهة الصعوبات الدورية وإدارة تدفقات رأس المال. وفي الختام قال إن تعبئة الموارد الداخلية تتطلب تطوير نُظم مالية تدعم تمويل الصناعة المحلية المُنتِجة عوضاً عن تشجيع الائتمان الاستهلاكي والدَين الحكومي.

٢١ - **السيد ليم** باي - جن (جمهورية كوريا): أشار إلى أن توافق آراء مونتيري يدعو إلى شراكة جديدة بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية وإلى أن المشاركين في الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عُقد مؤخراً قد وافقوا على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتوحيدها. وقال إنه يجب على البلدان المانحة أن تهتم باحتياجات البلدان النامية. وإن التقدُّم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال بطيئاً وأن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ حداً منخفضاً بصورة خطيرة في البلدان منخفضة الدخل والأقل استقراراً. ومضى قائلاً إن القدرة على تحمّل الديون طويلة الأجل هي مسألة هامة أخرى بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وهناك حاجة إلى نهج قائم على الطلب لزيادة فعالية المعونة الإنمائية. وأخيراً، قال إنه نظراً إلى أهمية تبادل الأفكار فيما بين أصحاب المصلحة بطريقة منفتحة وشاملة للجميع، يرحّب باستمرار الجمعية العامة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، الذي يُتوقَّع أن يتيح فرصاً لزيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة.

٢٢ - **السيد غويلن** (بيرو): قال إن التحدّي الرئيسي يكمن في تنشيط التعاون متعدد الأطراف وإقامة شراكات مع القطاع الخاص والمصادر الثنائية للتعاون والمنظمات غير الحكومية. وقال إن الموارد الداخلية لا تزال هي أهم مصدر للتمويل المستدام للتنمية. غير أن الموارد الدولية الخاصة والعامة لها أهمية حاسمة أيضاً. ومن هنا تأتي الحاجة إلى إيجاد توازن بين مصلحة السوق والمصلحة العامة من خلال مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص. ومضى قائلاً إن هناك حاجة لاستراتيجية عملية فعّالة من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ولهذه الغاية، ينبغي التركيز على تنشيط عمليات مبادلة الديون بالموارد الطبيعية أو مبادلة الديون بالاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والابتكارات باعتبارها أدوات لتعزيز التنمية قابلة للبقاء، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط؛ وتيسير وصول الجماعات والحكومات المحلية والوطنية إلى آليات التمويل المبتكرة؛ وتحديد الطرق التي يمكن بها للاستثمار الأجنبي أن يساهم على نحو أفضل في التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا.

٢٣ - وقال إنه ينبغي التوصل إلى نقطة تلاقٍ بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان أيضاً تعزيز التعاون وتوافق الآراء بين البلدان الصناعية والبلدان النامية والاتفاق على خارطة طريق في المجالات الرئيسية لتوافق آراء مونتيري. وبصفة خاصة، ينبغي الاهتمام بما يلي: تعزيز النظام المالي الداخلي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير قدر أكبر من العدالة؛ وزيادة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار الخاص والتحركات المالية فيما بين بلدان الجنوب؛ واختتام جولة الدوحة على سبيل الاستعجال؛ وتخفيض مشروطية المساعدة الإنمائية الرسمية وتكاليف المعاملات. وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يناقِش مسألة إدخال البلدان ذات الدخل

المتوسط في خطة التعاون الدولي. بيد أن هذا لا يعني أنها ستدخل في منافسة مع البلدان الأفقر منها. وفي هذا الصدد ينبغي النظر إلى الحوالات بوصفها تدفقات مالية خاصة يستفيد منها في الأساس أسرة الراسل وليس كوسيلة لتعزيز التنمية في الأجل الطويل.

٢٤ - وختاماً، قال إنه يؤكد على أهمية تنشيط جولة الدوحة. ويجب أن تتاح لمنتجات وسلع كل البلدان النامية فرصاً أفضل وأضمن لدخول جميع الأسواق. ويجب أن تؤخذ في الحسبان أيضاً المساعدة التقنية في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة التي يجب أن تشمل لا القدرة الإنتاجية فحسب بل أيضاً تحسين البنى الأساسية المتصلة بالتجارة وبرامج الحماية الاجتماعية والتكيُّف.

٢٥ - **السيد واغل** (نيبال): أشار إلى أن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية قد أبرز الحاجة إلى تعزيز العمل التضامني واقتَرح سُبلاً جديدة للتصدي للاحتياجات والأولويات الإنمائية الناشئة. ولكفالة الاستعراض الشامل لتنفيذ توافق آراء مونتيري، هناك حاجة إلى عملية تحضيرية فعّالة وشاملة للجميع وواسعة النطاق طابعها التشاور مع جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم النشطة فيها. وبغية تعزيز الشراكة الإنمائية يتعيّن على المجتمع الدولي التركيز على التقدّم المحرز والعقبات التي صُودِفَت ووسائل تحسين النتائج الإنمائية والرصد الفعّال وإجراءات المتابعة. ويجب أيضاً توجيه الشراكة نحو دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وخلق مناخ استثماري مواتٍ وتخفيض تكلفة العمل التجاري وضمان الوصول إلى الأسواق بطريقة مفيدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وزيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وتطبيق تدابير فعّالة لتخفيف عبء الديون وكفالة المشاركة الفعّالة في النظام المالي الدولي وتطوير قاعدة تكنولوجية في البلدان الفقيرة. وفي هذا الصدد قال إنه يدعو البلدان متقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها بتوفير ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠.

٢٦ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة ماسة إلى تحسين نوعية المعونة وإمكانية التنبؤ بها، وضمان التنسيق فيما بين المانحين ودعم بناء القدرات الوطنية والبرامج الإنمائية ومعالجة أوجه الضعف الهيكلية واستكشاف سُبل التعاون الفعّال والمتين فيما بين بلدان الجنوب وتطوير موارد جديدة ومبتكرة للتمويل. واستطرد قائلاً إن إحدى الطرق لضمان فعالية المعونة ونجاح الاستراتيجيات الإنمائية يكمن في تمليك البلد وإعطائه دوراً قيادياً في رسم السياسات وتنفيذ البرامج. ومن المهم بنفس القدر تنسيق مساهمات الشركاء الإنمائيين. ويجب أن تعنى جولة الدوحة بالأبعاد الإنمائية للتجارة. وقال إن البلدان المُهَمَّشَة تحتاج إلى مساعدة في إزالة قيود جانب العرض التي تواجهها وفي تعزيز قدرتها التنافسية وتحديث البنى التحتية المتصلة بالتجارة ورفع الإنتاجية الزراعية والتكيُّف مع الحقائق الجديدة المتمثلة في الحلول القائمة على السوق. وينبغي الحيلولة دون زيادة تهميش أفقر البلدان في العالم. وعلاوة على ذلك، فإنه نظراً إلى أن تغيُّر المناخ سيضر بصفة خاصة بالبلدان النامية، يتعيّن اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية تركّز على استراتيجيات الحد من المخاطر على الصعيدين الإقليمي والوطني. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى تمويل إنمائي إضافي وإلى بحوث تتعلق بالآثار المترتبة بالنسبة لكل بلد بعينه واحتياجاته.

٢٧ - وأردف قائلاً إن حكومته ملتزمة بتعزيز النمو المستدام والتنمية الشاملة للجميع وقطاع مالي قوي مع ضمان الاستقرار المستمر على صعيد الاقتصاد الكلي واتخاذ تدابير إصلاحية. وقال إن حكومته، كجزء من عملية الانتقال السياسي وإعادة الهيكلة الاقتصادية التي تقوم بها حالياً، تشدّد بصفة خاصة على تهيئة الظروف لخلق بيئة جيدة للعمل التجاري ومؤاتية للاستثمار؛ وتشجيع تنمية

الهياكل الأساسية الريفية وتعميرها وإصلاحها وتشجيع قطاعات الاقتصاد الوطني الناشئة. ولزيادة الدعم الدولي أهمية حاسمة في هذه العملية.

٢٨ - وأخيراً، قال إنه يودّ أن يعرب عن تقديره لحكومة قطر لعرضها استضافة مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. وقال إن الاستثمار في تنمية أفقر القطاعات في العالم هو استثمار طويل الأجل في سلم العالم وأمنه وتقدّمه.

٢٩ - **السيد شعبان** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه لم يحدث تقدّم حقيقي في المجالات الرئيسية الست لتوافق آراء مونتيري. وبرغم الجهود التي بذلتها البلدان النامية في تعبئة الموارد المالية الداخلية، فقد فشل كثير منها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في الإنتاج المحلي. وعلى الرغم من أن تدفق الأموال من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية قد ازداد، فإنه يتجه نحو البلدان المصدّرة للمواد الخام وأسواق الأسهم والسندات غير المستقرة بدلاً من الاتجاه نحو القطاعات الإنتاجية. ومضى قائلاً إن لكل البلدان مصلحة مشتركة في نجاح جولة الدوحة ولكن حصة كثير من البلدان النامية في التجارة العالمية تظل ضئيلة جداً لأنها تعتمد على تصدير السلع الأساسية التي تخضع لتقلبات الأسعار ولأنها تفتقد فرص الوصول إلى الأسواق العالمية. ومن المتوقع أن يستمر نقصان المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأرقام المستهدفة، كما أن عنصر التخفيف من عبء الديون الذي تتضمنه هذه المساعدة لا يمثل في الواقع موارد إضافية تخصص للتنمية. وأضاف قائلاً إنه يحث البلدان المانحة على تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي وكذلك على تقليل الشروط إلى أدنى حد. وإنه يأمل أن يضع المنتدى رفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المقرر عقده في أكرا في عام ٢٠٠٨ هذه الشواغل في الاعتبار. وعلى الرغم من شطب ديون بعض البلدان الفقيرة المثقلة بأكبر قدر من الديون، لا يزال الدَين الخارجي يمثل عقبة أمام التنمية. ولا تزال هناك حاجة إلى إصلاح النظام النقدي الدولي لإعطاء البلدان النامية صوتاً أكبر في رسم السياسات. وقال إن كفالة تدفق الأموال إلى البلدان النامية لكي تتمكن من استخدام مواردها على أفضل وجه، لها أهمية حاسمة سواءً من أجل التنمية الاقتصادية السليمة أو من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واختتم حديثه قائلاً إن الأمل معقودٌ على أن يتمخض مؤتمر الدوحة المرتقب عن حلول تشمل إنشاء آلية حكومية دولية لرصد تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٣٠ - وقال إن بلده، بوصفه دولة نامية، يدرك تمام الإدراك قيمة التعاون بين بلدان الجنوب ويتطلع إلى اليوم الذي لا يعود فيه هذا الحوار مجرد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ومضى قائلاً إن القارة الأفريقية تواجه تحديات خاصة في مجال التنمية، وينبغي دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الأفريقية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وينبغي أن تقدم إلى البلدان الأفريقية التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية مساعدة من أجل تنويع هذه السلع وتعزيز قدرتها على المنافسة عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي. ومن المهم أيضاً دعم حصول هذه البلدان على الأدوية لمكافحة الأمراض التي تؤثر على الموارد البشرية.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٣٠.